الأمم المتحدة S/PV.5938

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٣٨**

الجمعة، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بوي ثي جيانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولسي
	بنما	السيد دي فنغويشيا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دياشي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد ويسليدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورينتس

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في نيبال *(S/2008/454)*

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-42876 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في نيبال (S/2008/454)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي نيبال والهند واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة إلى أولئك الممثلين للمشاركة في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل ممثلا البلدين الآخرين المذكورين المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2008/454).

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال؛ وأعطيه الكلمة.

السيد مارتن (تكلم بالانكليزية): في ٢٨ أيار/مايو، بعد ستة أيام من إحاطتي الإعلامية للمجلس، عقدت الجمعية التأسيسية المنتخبة في نيبال أول اجتماعاتها. وصوتت الجمعية لصالح إنشاء جمهورية اتحادية ديمقراطية، وخلال المدة المحددة غادر الملك السابق القصر دون أن يشوب ذلك حادث، ليقيم في سلام في نيبال.

وغدا من المقرر أن تنتخب الجمعية أول رئيس لنيبال، وأن تشرع في تسمية رئيس الوزراء الذي سيقوم بتشكيل حكومة جديدة. وكان الأمين العام في تقريره الصادر في ١٢ أيار/مايو (S/2008/313) قد قال إنه لم يتوقع تمديدا آخر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، على أن أدخل بعد تشكيل الحكومة، بصفتي ممثلا خاصا له، في مباحثات معها بشأن أي مساعدة قد تطلبها من الأمم المتحدة لإنجاز عملية السلام وتوطيد أركانها، ولتنمية نيبال على المدى البعيد. ومن الواضح أنه لم يتسنّ بعد إجراء مناقشات مع حكومة جديدة، ولكن معروض على المجلس في الوقت ذاته طلب مبني على توافق آراء بين الأحزاب الرئيسية لتمديد ولاية البعثة. وقد تم الآن عن طريق الممثل الدائم لنيبال استلام الإيضاح الذي التمسه الأمين العام لهذا الطلب.

واسمحوا لي أن ابدأ بتلخيص نتائج المفاوضات بشأن الحكومة الجديدة ونقاطها التي لم تحسم بعد، مما أخر تشكيل تلك الحكومة. نصّ الدستور المؤقت على اتخاذ قرار بشأن إنشاء الجمهورية في أول اجتماع للجمعية، ولكنه التزم الصمت فيما يتعلق بترتيبات قيام رئيس الدولة بمهامه في أثناء وضع دستور جديد. ونص على أن يجري اختيار رئيس للوزراء بتوافق سياسي في الآراء، أو بأغلبية الثلثين في حالة عدم حدوث ذلك، وأن يكون عزله بالمثل بأغلبية ثلثي الأصوات. وفي المفاوضات التي أجريت عقب الانتخاب، تم إقناع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، الذي قام بحملة انتخابية ليُنتخب رئيسه رئيسا تنفيذيا والذي يشكل أعضاؤه أكثر من ثلث عدد الجمعية، بأن يوافق على تعديل للدستور المؤقت للنص على إنشاء منصبي الرئيس ونائب الرئيس، على أن يظل رئيس الوزراء رئيسا للحكومة التنفيذية، وعلى السماح بانتخاب رئيس الوزراء وعزله بالأغلبية البسيطة.

كانت تلك بعض جوانب الاتفاق واسع النطاق الذي وقعه في ٢٥ حزيران/يونيه قادة تحالف الأحزاب السبعة وشكل الأساس للشروع في تشكيل الحكومة الجديدة، وسأشير فيما بعد إلى جوانب أخرى من هذا الاتفاق. غير أن الجمعية لم تتمكن بعد توقيع الاتفاق من الشروع مباشرة في إقرار التعديلات المطلوبة على الدستور المؤقت، لأن أحزاب الماديسي المنتخبة حديثا، التي لم تكون طرفا في المفاوضات السالفة الذكر وإن كانت تمثل رابع أكبر كتلة في الجمعية، طلبت إدراج المهام المنوطة بها في اتفاق شباط/فبراير مع الحكومة المؤقتة أيضا ضمن التعديلات الدستورية. ويشمل تفسيرها لاتفاق شباط/فبراير الموافقة على طلب مثير للجدل الشديد بأن تصبح سهول تاراي في جنوب نيبال مقاطعة ماديسية تتمتع بالاستقلال الذاتي في إطار الدولة الاتحادية المقبلة. وحالت لمدة اثني عشر يوما دون قيام الجمعية بأعمالها. فلم تقرّ الجمعية تعديلات الدستور المؤقت إلا في يوم الأحد الماضي، ١٣ تموز/يوليه، وقاطع الأعضاء من أحزاب الماديسي التصويت ولكنهم لم يعودوا يعرقلون الإجراءات.

وبإبرام اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء غيريجا براساد كويرالا من حزب المؤتمر استقالته، بالرغم من أنه إلى حين تقديم هذه الاستقالة للرئيس الجديد، ظل على رأس مجلس الوزراء المؤقت، الذي توقف عن المشاركة فيه الوزراء من الحزبين الرئيسيين الآخرين، الحزب الشيوعي في نيبال (الماركسيون – اللينينيون المتحدون) والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وكانت أكثر المسائل التي لم تحسم بعد إثارة للجدل هي تقاسم المناصب والسلطة فيما بين الأحزاب. وسلمت الأحزاب الأخرى للماويين بحقهم في تسمية رئيس الوزراء، بوصفهم أكبر حزب في الجمعية التأسيسية. ولكن كلا من حزب المؤتمر النيبالي والحزب الماركسي اللينيني الموحد ادعى لنفسه الحق في الرئاسة، وذكر المؤتمر النيبالي أنه بغير ذلك لن يشارك في حكومة يرأسها الحزب الماوي. ويواصل الماويون مناشدة جميع الأحزاب الرئيسية أن تشارك في حكومة برئاسة ماوية، ولكنهم لم يقبلوا المرشحين للرئاسة الذين يفضلهم أي من حزب المؤتمر النيبالي أو من الحزب الماركسي اللينيني الموحد، وقد رشحوا للمنصب الآن ماديسيا لا ينتمي إلى أي من الأحزاب الرئيسية. ويبدو أن الجهود المبذولة للوصول إلى توافق في الآراء قد انهارت قبل التصويت المقرر إجراؤه غدا، مما قد تترتب عليه عواقب خطيرة بالنسبة لقاعدة الدعم التي تستند إليها الحكومة الجديدة.

ومن الصفات الهامة للرئاسة أن يكون الرئيس هو القائد الأعلى لجيش نيبال، وأن يتصرف بناء على مشورة مجلس الوزراء. وقد مثلت المسؤوليات داخل الحكومة عن قطاع الأمن وعن اتخاذ القرارات بشأن مستقبل الجيش الماوي عنصرا هاما في المفاوضات، كما أنه عنصر هام

فيما يتعلق بالدور الذي يطلب الأمم المتحدة أن تستمر في القيام به. وتستحدث التعديلات الدستورية منصب زعيم المعارضة، الذي سيكون عضوا في المجلس الدستوري، الذي ينظر في التعيينات بالهيئات الدستورية. ولكن حزب المؤتمر النيبالي، الذي أعلن تفكيره في البقاء في صفوف المعارضة، أصر على أن يكون زعيم المعارضة أيضا عضوا في مجلس الأمن الوطني. ورفض ذلك لتصويت الماويين والماركسيين – اللينينيين المتحدين ضده.

غير أنه تم الاتفاق ونُص في التعديلات الدستورية على أن يمثل أعضاء الأحزاب السياسية غير المشتركة في الحكومة في عضوية اللجنة الخاصة التي سيتم إنشاؤها بموجب المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت للإشراف على مقاتلي الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم. وستكون تلك اللجنة الخاصة بالتالي كبيرة العدد نسبيا، ويتوقع اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه أنها قد تتطلب عمل لجنة تقنية من الخبراء تحت إشرافها.

وأظهرت المفاوضات بين الأحزاب خلافات واسعة في الرأي فيما بينها بشأن مستقبل المقاتلين، ولم تتم تسوية هذه الخلافات، بالرغم من وضع تفصيلات عملية قيام اللجنة الخاصة بمهمتها إلى حد ما. فعليها القيام بجمع المعلومات فيما يتعلق بظروف أولئك المقاتلين المسجلين لدى بعثة الأمم المتحدة في نيبال والذين تم التحقق من هويتهم بواسطة البعثة. وسيعرض على المقاتلين المتحقق من هويتهم أن يختاروا ما بين صفقة اقتصادية وبدائل أخرى غير محددة لإعادة التأهيل. أما الذين يختارون الاندماج فسيعتبرون مؤهلين لاحتمال إدماجهم في الهيئات الأمنية ”بعد استيفاء المتطلبات المعمول بها“. وردا على ما أبدي من مخاوف من استمرار القيادة الماوية في السيطرة على جيش سياسي في حالة رئاستها الحكومة الجديدة، سيكون الجيش الماوي تحت إشراف وسيطرة وتوجيه اللجنة الخاصة المتعددة الأحزاب إلى أن يكتمل إدماجه وإعادة تأهيله. ومن بداية عملية الإدماج وإعادة التأهيل لن يكون للمقاتلين الماويين أي اشتراك في أي منظمة سياسية، وسيتعين على الذين كانت لهم مسؤوليات مزدوجة أن يختاروا بين مسؤولياتهم السياسية والعسكرية.

ويقضي اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه بأن يتم إدماج المقاتلين الماويين وإعادة تأهيلهم في غضون ستة أشهر، وينص في هذا السياق على تقديم طلب باستمرار البعثة في رصد إدارة الأسلحة والجيوش لمدة ستة شهور أخرى. ومن ثم كتبت الحكومة رسميا إلى الأمين العام في ٨ تموز/يوليه تطلب إليه هذا الاستمرار في الرصد والمساعدة في تنفيذ ذلك الجانب من اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه. ووصلت الرسالة بينما كان تقرير الأمين العام (S/2008/454) في المراحل الأخيرة من إعداده، ولاحظ الأمين العام افتقارها إلى الوضوح الذي يلزمه للتوصية باستمرار وجود الأمم المتحدة على هيئة بعثة سياسية خاصة وأصدر تعليماته إليّ بالتماس مزيد من الإيضاح. وقبيل مغادرتي كاتماندو، التقيت بكل من قادة الأحزاب الثلاثة الكبيرة: رئيس الوزراء وهو رئيس حزب المؤتمر النيبالي، ورئيس الحزب الشيوعي الماوي، الذي يتوقع أن يصبح رئيس وزراء الحكومة الماوية والأمين العام للحزب الماركسي اللينيني الموحد. وأكد كل منهم رغبته في أن تستمر البعثة في عملها كبعثة سياسية خاصة برئاسة ممثل خاص للأمين العام، للمساعدة في دفع عملية السلام قدما للأمام إلى غايتها المنطقية. وأشاروا إلى أهمية عدم الاكتفاء في الفترة المقبلة برصد الأسلحة والجيوش، وإنما أيضا المساعدة في تنفيذ الاتفاق بشأن إدارة الأسلحة وأفراد الجيش وفقا للتفاهم بين الأحزاب المتعددة المبرم في ٢٥ حزيران/يونيه. ولا يقلل ذلك بأي حال من أن زمام هذه العملية لا يزال وسوف يظل بالكامل في أيدي النيباليين.

وتمشيا مع ذلك وكما سلفت الإشارة بالفعل، فقد أوضح الممثل الدائم لنيبال أيضا للأمين العام رغبات حكومة

نيبال والأحزاب السياسية الرئيسية. ولديّ الآن تخويل بأن أنقل إلى المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة، على النحو الذي طلبته نيبال، لمدة ستة أشهر.

وقبل مغادرتي نيبال بفترة وجيزة، شاركت في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة إغلاق كل من مكاتب البعثة الإقليمية الخمسة، وشاركت فيها بشيء من الحزن لاعتقادي أن وجودها والزيارات المتكررة التي يقوم بها موظفوها للمناطق قد أحدثت أثرا هاما في التخفيف من حدة الصراعات المحلية، التي لم تتم معالجتها بعد بواسطة إدارة أو لجان سلام محلية فعالة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فقد أغلق مكتب المساعدة الانتخابية أبوابه في نهاية شهر أيار/مايو وينهي مكتب الشؤون المدنية الآن أعماله لدى إغلاق المكاتب الإقليمية وانتهاء الولاية الحالية. وتتوخى خططنا أنه في حالة ما إذا مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، سيستمر الممثل الخاص في تلقي الدعم من قسم الشؤون السياسية، بينما سيواصل مكتب رصد الأسلحة العمل بنصف ملاكه السابق تقريبا المكون من ١٨٦ مراقبا للأسلحة. وقد أخبرت بأن هذا ممكن، لبعض الوقت، ولكنني آمل أن يؤدي اتخاذ قرارات مبكرة من جانب اللجنة الخاصة التي تشرف على المقاتلين الماويين، مثلا إلى تخفيف عبء الرصد على مدار الساعة لثماني مناطق لتخزين الأسلحة.

وفي الوقت نفسه، تعمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال على نحو وثيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لضمان نقل المهام والخبرات في نهاية فترة الولاية هذه أو في أسرع وقت ممكن خلال فترة أي تمديد للولاية.

ويجب أن أكون صريحا في التعبير عن قلقي فيما يتعلق بمدى السرعة التي تستطيع الحكومة الجديدة أن تمضي بها قدما في تنفيذ اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه، الذي يعتمد بشكل كبير على درجة التعاون المتعدد الأحزاب الذي يتجاوز الخلافات الحالية حول المشاركة في المناصب. ويقتضي الاتفاق تشكيل اللجنة الخاصة وبدء العمل في غضون ١٥ يوما من تشكيل مجلس الوزراء. وتوحي الخبرة السابقة بأن الاتفاق بشأن تكوين مجلس الوزراء بكامله يمكن أن يستغرق نفسه بعض الوقت بعد انتخاب رئيس الوزراء. ثم يتوخى الاتفاق فترة ستة شهور لكي تتوصل اللجنة الخاصة إلى قرارات وتنفذها فيما يتعلق بإعادة الإدماج والتأهيل وينص على أن ”البلد لن يتحمل أي مسؤولية عن المقاتلين الذين حددت هوياتهم و لم تتم إعادة إدماجهم أو تأهيلهم بعد ستة شهور“.

وفي الوقت ذاته، يشار إلى أن اتفاق السلام الشامل يتطلب خطة عمل من أجل ”إضفاء الطابع الديمقراطي“ على الجيش النيبالي ليشمل تحديد حجمه المناسب، وتدريب الجيش على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وضمان هيكله الديمقراطي، وبناء طابعه الوطني والشامل للجميع.

وقد تمثل أحد الجوانب محل الخلاف في المفاوضات الأخيرة مع الأحزاب الماديسية في الطابع المحدد للالتزام بإشراك عدد أكبر من الماديسيين في الجيش النيبالي الذي أخذ، في التعديل الدستوري، الشكل الذي يضمن دخول جميع الجماعات المهمشة تاريخيا في الجيش، على أساس المساواة والشمول.

واسترعت المناقشة بشأن مسؤولية الجيش النيبالي بموجب الترتيبات الدستورية الجديدة الانتباه إلى أن نيبال، في أعقاب إلغاء الملكية، التي مارست في الماضي سيطرتها على الجيش بحكم الأمر الواقع، تفتقر إلى الآلية اللازمة لخضوع الجيش بشكل فعال للمساءلة أمام حكومة منتخبة.

وقد أبرزت أيضا آخر محاولتين للعصيان قامت بهما رتب منخفضة ضد ضباط شرطة نيبال وقوة الشرطة الحربية،

احتمال حدوث قلاقل في قطاع الأمن في المناخ السياسي والاجتماعي الجديد. ومن الناحية المثالية، ينبغي اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل المقاتلين الماويين في سياق القرارات المتخذة على نطاق أوسع فيما يتعلق بقطاع الأمن.

ومع ذلك، تتطلب هذه المسائل استرعاء الانتباه فيما بعد فترة الستة شهور، التي يتقرر فيها مصير المقاتلين الماويين. وفي هذا السياق، قد يرغب المجلس في استعراض التقدم المحرز لضمان الاستخدام الجيد للوجود المحدود الآخر لبعثة الأمم المتحدة في نيبال الذي يُطلب توفيره.

وهكذا يوصي الأمين العام بإجراء استعراض بعد انتهاء فترة ثلاثة أشهر، يركِّز على إجراء تخفيض آخر وخطوات أخرى في أواخر فترة الولاية، في سياق التقدم الذي تحرزه الحكومة الجديدة في تقرير مصير المقاتلين الماويين. ويتوقع المجلس دون شك أن يتضمن ذلك تقريرا عن أن القصَّر والأشخاص الآخرين المستبعدين من عمليات التحقق من الهوية التي تجريها بعثة الأمم المتحدة في نيبال قد تم تسريحهم في الآخر، مع تقديم الدعم المناسب لإعادة إدماجهم.

وليس هذا، بأي حال من الأحوال، التحدي الوحيد الذي تواجهه نيبال قبل أن نستطيع أن نقول إنها تتمتع بظروف السلام المستدام الضرورية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يتوقعه شعبها ويستحقه. وقد ذكرت أمام المجلس في أيار/مايو أن الافتقار إلى إحراز تقدم في تقديم التعويضات لضحايا الصراع، والتحقيق في حالات الاختفاء، وعودة الملكية وعودة المشردين إلى منازلهم، لا تزال مصدر استياء بالغ. ويقدم اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه وعودا جديدة في هذا الخصوص، بما في ذلك إنشاء اللجان التي طُلبت منذ فترة طويلة في الاتفاق الشامل للسلام وغيره من الاتفاقات.

ويتعهد الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في الاتفاق بالإنهاء الكامل للمهام شبه العسكرية التي تقوم بها رابطة الشباب الشيوعي التابعة له، وبالامتثال التام لقوانين البلاد، في حين لن يُسمح لأي آليات أخرى بالعمل بالموازاة مع الحكومة. وتتضح بصورة متزايدة أخطار الفراغ الناتج عن عدم وجود سلطة حكومية فعالة على الصعيد المحلي أثناء هذه الفترة من المفاوضات المطولة التي تجري على المستوى الوطني. وتنص التعديلات الدستورية الآن على أنه ريثما يمكن عقد الانتخابات المحلية، تشكل هيئات مؤقتة على مستوى المقاطعات والبلديات والقرى، بمشاركة الأحزاب السياسية العاملة على المستوى المحلي وتوافق آرائها.

وفي الوقت نفسه، إن تعطيل الجمعية التأسيسية ومقاطعتها من جانب الأحزاب الماديسية، والإضرابات والمظاهرات التي ينظمها من يعارضون مطالبها، يُظهر الآن مدى صعوبة التوصل إلى قرارات فيما يتعلق بشكل الاتحاد المناسب لنيبال.

يقول بعض النيباليين إنهم لا يعتبرون عملية السلام في بلدهم كاملة إلى أن يُعتمد دستور جديد وتُجرى أول انتخابات وفقا لذلك؛ ويتفق الجميع على أن هذه العملية لن تصبح كاملة بينما يوجد جيشان في البلد. ومما يساعد نيبال على تخطِّي الوضع الذي ما زال خطيرا أن جميع الأطراف السياسية الأساسية فيها تعتقد أن وجودا محدودا آخر لبعثة الأمم المتحدة في نيبال أمر ضروري، ويؤيد الأمين العام طلبها.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بالممثل الخاص وبسعادة سفير نيبال. إنه لأمر حسن جدا أن يكون معنا هنا، ونرحب بالعلاقة البناءة التي أقامتها حكومة نيبال مع بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

يرحب بلدي كثيرا بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ونرحب بالدور الإيجابي المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في نيبال في عملية السلام في نيبال، ويشمل ذلك التحضيرات لإجراء الانتخابات التاريخية في ١٠ نيسان/أبريل. فقد مهدت هذه، بدورها، الطريق أمام عقد الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية في ٢٨ أيار/مايو، وإعلان نيبال بعد ذلك بوصفها جمهورية اتحادية، واستطعنا أن نستمع من الممثل الخاص إلى بعض التفسير عن السياق السياسي، وكان مفيدا جدا.

لقد أنشأت الانتخابات التي أجريت في نيبال جمعية هي الأكثر تنوعا وتمثيلا في تاريخ البلد. وكانت النتيجة مفخرة عظيمة لنيبال، وفرصة عظيمة أيضا لها – وهي فرصة حقيقية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في نيبال ومعالجة المسائل التي تغذّي الصراع.

ومع ذلك، كما أوضح التقرير وكما سمعنا من الممثل الخاص، لا تزال هناك تحديات بالطبع. فبالرغم من الانتخابات والمفاوضات المطولة بين الأحزاب، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة. إن الإعلان عن انتخاب رئيس جديد في ١٩ تموز/يوليه يمثل تقدما، ولكن يبدو أن هناك افتقارا مستمرا إلى الثقة وتوافق الآراء بين الأحزاب.

إن أي مزيد من التأخير في تشكيل الحكومة يهدد بتقويض ثقة الشعب النيبالي في العملية الديمقراطية، ومن ثم فإننا نأمل أن ندرك جميعا أهمية تشجيع الأحزاب على العمل معا، واحترام الولاية المنوطة بها بعد الانتخابات، وإقامة حكومة يمكنها أن تبدأ في معالجة التحديات المهمة التي تواجهها نيبال. ونحن من جانبنا، نقف على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة الجديدة.

ونتفق مع الأمين العام على أن مصير المقاتلين السابقين لا يزال مسألة تثير قلقنا بشكل خاص. والموضوع الذي يتكرر باستمرار في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال هو اتخاذ إجراء مبكر لحل هذه المسألة، ومن المحبط للآمال أن الأطراف لا تستطيع حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة المهمة.

ولذلك، نعتقد أن التنفيذ العاجل والكامل لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه يشكل أولوية. ويتطلب هذا إعادة إنشاء اللجنة الخاصة المنصوص عليها في الاتفاق الشامل للسلام. ويعني أيضا، وفقا للمادة ١٤٦ من الدستور المؤقت، إشراك ممثلين من الأحزاب السياسية في الجمعية. وتوافق المملكة المتحدة على أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستكون في وضع جيد يمكنها من دعم هذا العمل من خلال رصد الأسلحة والأفراد المسلحين، ومن خلال العمل الذي تضطلع به البعثة السياسية الخاصة، وبوجه عام، الممثل الخاص.

وترحب حكومتي بإعادة التشكيل المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال. وسيخفض هذا بشكل كبير مستويات التوظيف، ولكنه سيضمن أيضا الإبقاء على القدرة الأساسية اللازمة لتحليل الرصد والمشاركة السياسية لتمكين بعثة الأمم المتحدة في نيبال من تقديم الدعم لعملية السلام في نيبال بناء على طلب حكومة نيبال خلال الشهور الستة القادمة. ومن المهم أن تكون البعثة سريعة الاستجابة بشكل مستمر لاحتياجات حكومات نيبال وهذا المجلس، وقادرة على زيادة تخفيض وجودها، حالما ما يقتضي الأمر ذلك.

ونرحب بالرسالة التي بعث بها الممثل الدائم لنيبال والإيضاحات اللاحقة التي استطاع أن يقدمها. ونؤيد تماما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة شهور أخرى، ونأمل أن تنتهي بسرعة المفاوضات المتعلقة بمشروع

القرار الذي يحقق هذا، حتى يمكننا أن نعتمده في أوائل الأسبوع القادم.

كما نتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي ألا تكون هناك ضرورة لاستمرار بعثة الأمم المتحدة في نيبال في مهمتها لرصد الأسلحة فيما بعد مرحلة ولايتها القادمة. وليس من مصلحة نيبال أو الأمم المتحدة أن تبقى بعثة الأمم المتحدة في نيبال أكثر من اللازم. ومن الواضح أيضا أن الجدول الزمني المحدد لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في نيبال يعتمد إلى حد ما على رغبة الأحزاب السياسية في تهيئة الظروف المناسبة لذلك الانسحاب. وهذا يعني، بوجه خاص، أن يتم ذلك من خلال تنفيذ اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه. وفي رأينا، أنه يجب أن يوضح مجلس الأمن ما يتوقعه من الأحزاب في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم بياني بتقديم شكرنا للسيد إيان مارتن وفريقه. ونرحب بالقرار الذي اتخذه بالبقاء لمتابعة بعثة الأمم المتحدة في نيبال خلال المرحلة القادمة والنهائية من العملية. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في نيبال بدور هام في دعم عملية السلام، ونحن نتطلع إلى أن تستفيد حكومة نيبال، خلال الشهور الستة القادمة، استفادة كاملة من خبرة البعثة.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بوجود السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال، وبالممثل الدائم لنيبال. كما أود أن أشكر الممثل الخاص على الفكرة العامة والشاملة التي قدمها عن الوضع الحالي في نيبال وعلى المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة وتقدمها الآن، وستظل تقدمها، لعملية السلام الجارية.

لقد شهدت نيبال مؤخرا عدة لحظات تاريخية – وهي مجموعة يمكن أن أطلق عليها ''البدايات''. ففي نيسان/أبريل، انتخب النيباليون جمعية تأسيسية لأول مرة. وفي ٢٨ أيار/مايو، اجتمعت الجمعية للمرة الأولى وقررت أن تغير شكل الدولة بجعل نيبال جمهورية اتحادية. وغدا، ستعين نيبال أول رئيس لها.

ويستطيع النيباليون أن يفخروا بالسلام الذي حققوه. ولم يكن لكلمة ''الملكية'' من قبل مثل هذا المعنى في أي عملية من عمليات السلام، لأنه في حين استفادت نيبال بالتأكيد من الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإنها كانت أيضا القوة المحركة خلف عمليتها ذاتها لتحقيق السلام.

وبوجه خاص، تود بلجيكا أن تهنئ نيبال بنسبة النساء اللائي انتخبن للجمعية التأسيسية، والتي تمثل أكثر من ثلث مجموع المنتخبين. ويضع ذلك الأداء نيبال في المرتبة الرابعة عشرة في القائمة التي تضم ١٣٥ بلدا. وحيث أن الجمعية التأسيسية مكلفة بتحديد مستقبل البلد، من الضروري أن تشارك النساء، اللائي يمثلن أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السكان، على قدم المساواة مع الرجال.

وفي حين نؤكد على تحقيق التقدم، ينبغي ألا نغمض أعيننا عن التحديات المقبلة، التي نعتقد أن من واجبنا أن نسترعي إليها انتباه السلطات النيبالية. والأمين العام يؤكد على أن حالة حقوق الإنسان لا تزال مثيرة جدا للقلق. ونحن نشاطره هذا القلق. لا يمكن أن يقوم السلام الدائم على أساس حالات الإعدام التي تنفذ خارج نطاق القضاء أو على الإفلات من العقاب على أعمال العنف المرتكبة في الماضي. وبوجه خاص، نشجع الحكومة الجديدة على توفير آليات قضائية انتقالية.

ويجب ألا تظل مسألة الأسلحة والجيوش ''العلاقة السيئة'' في عملية السلام. ونهنئ الأحزاب على التوصل إلى اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه، ولا سيما الأحكام المتصلة باستراتيجية التسريح من معسكرات التجميع. ومن

الضروري أن تنفذ تلك الأحكام بعد تشكيل الحكومة مباشرة، وهنا، نود أن نؤكد أيضا على الحالة العاجلة للقصر الذين لم يتم تسريحهم بعد.

والمسألة التي تثير قلقنا بوجه خاص اليوم هي مصير بعثة الأمم المتحدة في نيبال. فبناء على طلب من الأطراف، قدمت الأمم المتحدة المساعدة لعملية السلام خلال مرحلتها الحاسمة. والآن يجب أن نعرف ما هي أفضل طريقة يمكن أن تستمر بها المنظمة في تقديم تلك المساعدة، استجابة لطلب حكومة نيبال.

ونحن نشجع بإخلاص الأطراف على تنفيذ اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه – ولا سيما الأحكام المتصلة بمعسكرات التجميع – بسرعة وبحسن نية. وبتلك الروح يمكننا أن نؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة شهور.

السيد ويسليدير (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أقدم تحياتنا إلى الممثل الدائم لنيبال، الذي ترحب كوستاريكا بوجوده في مجلس الأمن.

لقد استمعنا إلى السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال، الذي أبلغنا بآخر تطورات الوضع في نيبال وقدم تحليلا عما يراه هو والأمين العام من الإنجازات والتحديات والمشاكل الرئيسية لذلك البلد، في ضوء الوضع الذي أعقب انتخابات الجمعية التأسيسية، والإعلان عن الوضع الجديد للبلد بوصفه جمهورية ديمقراطية اتحادية، والإعلان عن انتخاب رئيس غدا، كما نأمل. ونشكر السيد مارتن على حضوره وعلى مساهماته في تلك العملية وفي هذه المناقشة.

وبالنظر إلى كل ذلك ، وفيما يتعلق بحالة نيبال، ينبغي أن ننظر في التحديات والمشاكل التي واجهتها المجتمعات التي مرت بهذه التغييرات العميقة. فمما يجدر بالثناء، من جهة، أن النيباليين اختاروا أن يقيموا جمهورية ديمقراطية كشكل لحكومتهم. ومن جهة أخرى، من الضروري أن نأخذ بالاعتبار أن هذه الحكومة لا تتشكل بصورة تلقائية أو سهلة – بل الأمر على النقيض من ذلك. وفي كثير من الأحيان، عندما تتعرض الشعوب للحكم تحت شكل من أشكال الحكومات الاستبدادية، تجد أنها ما أن تحصل على الحرية في إقامة مؤسساتها التي تحترم رغبة الأغلبية، والمعارضة السلمية، والتعددية، وحقوق الإنسان الأساسية، حتى تظهر بقوة التقسيمات الطبقية والثقافية والمطامح والاختبارات. وبالإضافة إلى ذلك، تنشأ عقبات جديدة – غير متوقعة ولا يمكن تصورها في بعض الأحيان – في عملية بناء الديمقراطية.

وفي هذه الحالات، من المطلوب وجود قيادة ثابتة ومستنيرة، تحظى بالرؤية وبالإحساس بالتاريخ، للمساعدة على توجيه الشعب بأسلوب بنَّاء، وتمنع مظاهر ضيق الأفق أو المصالح الأنانية أو الديماغوغية المنفصلة عن الواقع من أن تسود. وهذا أنسب وقت لتعلم التوافق، بينما نكافح باستخدام الأساليب المشروعة لصالح من نمثلهم. وهو بالتحديد الوقت المناسب لكي يتخلى منطق قوة السلاح عن مكانه لمنطق العقل.

لقد بدأت نيبال في بناء ديمقراطيتها، ويجب أن تستمر الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها المهم في تلك العملية. ولهذا السبب تؤيد كوستاريكا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ستة شهور إضافية. وخلال تلك الفترة، نأمل أن تبدأ الأحزاب السياسية وزعماؤها، بمساعدة المجتمع المدني بأشكاله المتنوعة، على القيام، بأسلوب ديمقراطي، بمعالجة المشاكل المتصلة بالحاجة إلى تعزيز قوات الشرطة، وفيما يتعلق بالجوانب التقنية المهمة الخاصة بتوفير الأمن للسكان، وفي مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب ألا تقع حوادث من قبيل تلك التي شاركت فيها قطاعات معينة من الشرطة في أعقاب الانتخابات.

وتـــرى كوســـتاريكا، أن اشـــتراك الأطفـــال في الصراعات المسلحة أمر غير مقبول. ونعرف أن هذا الأمر حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، في نيبال وفي بلدان أخرى مرت بصراعات خطيرة ودموية. ومع ذلك، ندعو إلى التسريح العاجل لهؤلاء الأفراد وإعادة إدماجهم اجتماعيا، بالنظر إلى حالتهم بصفتهم قُصّرا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتوفر لهم التعليم والرعاية الصحية والفرص لكي يحققوا مطامحهم كبشر. إن كوستاريكا ترفض إفلات الجناة من العقاب. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لنيبال أن تنشئ آلية العدالة الانتقالية التي تضمن احترام حقوق الضحايا والمتهمين على حد سواء. ولن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة. ومن غير المقبول أن يظل الذين نفذوا أحكاما قضائية خارج إطار القانون، أيا كانت المجموعة التي ينتمون إليها، بدون أن يحاكموا محاكمة مناسبة.

إن مسألة حقوق الإنسان أساسية. وهي جزء من الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة. ونحن نعلم أن لجنة حقوق الإنسان الوطنية في نيبال ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ذلك البلد يعملان معا. ونأمل لهذا التعاون أن يتعزز وأن يسفر عن النتائج المنشودة.

إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، حسبما نرى، له هدف مركزي واحد: هو نزع السلاح، بما في ذلك إدارة أسلحة الأفراد في مراكز التجميع، وإدماج أولئك الأفراد في الجيش النيبالي أو في أنشطة أخرى تعود بالنفع عليهم وعلى بلدهم، وتكتمل بذلك عملية المصالحة وصنع السلام وفقا لفحوى الفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام.

وينبغي أن تكون تلك هي المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال في هذه المرحلة، بينما ينبغي لمكاتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولحكومة نيبال ومجتمعها المدني، أن تركز على جوانب ومهام أخرى لا غنى عنها في إعادة البناء السلمي والديمقراطي. وتمثل الأنشطة المتعلقة بالأسلحة وصنع السلام والمصالحة القيمة المضافة الرئيسية التي يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تقدمها في هذه الفترة الحساسة.

وتدرك كوستاريكا أن السلام، وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الركائز الثلاث لسبب وجود الأمم المتحدة. وذلك ليس مصادفة. بل هو النتيجة المنطقية لمراقبة تاريخ البشرية. ونيبال تفتتح الآن عهدا جديدا من السلام وتعزيز حماية حقوق الإنسان، ويحدث ذلك في وقت لا يشهد فيه الاقتصاد العالمي أفضل حالاته. فالارتفاع السريع لأسعار النفط والمواد الغذائية الأساسية يترك أثاره على قطاعات واسعة من السكان، وعلى وجه الخصوص في أقل البلدان نموا. وهذا ما يزيد من تعقيد المهام الماثلة أمام الشعب والقيادة في نيبال. وهذا بدوره، يتطلب الكثير من الحكمة والتضامن، ونحن نثق بأنهم يتحلون بهاتين الصفتين.

وأخيرا، نود الإشارة إلى أن كوستاريكا قد شددت على ضرورة تحديد موعد أو هدف معياري لانتهاء البعثة. ولهذا التأكيد جملة من الأسباب، بما فيها أولا، لنذكر أنفسنا، نحن في الأمم المتحدة، أنه لا يمكن للبعثات إلى ما لا نهاية. ثانيا، ينبغي للنيباليين، الذين تولوا زمام السيطرة على العملية وملكيتها، أن يمارسوا ذلك بشكل كامل اعتبارا من لحظة محددة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون لديهم كل الوقت الذي يحتاجون إليه للتحضير لذلك، وينطبق الأمر نفسه على البلدان المساهمة بقوات وكل المشاركين في البعثة.

وفضلا عن ذلك، إن هذا الأمر، في هذه الحالة بالذات، يرسل ذلك إشارة أيضا إلى قادة نيبال بأن الوقت يمضي، ولذا عليهم أن يكثفوا جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق وأن يتخذوا الإجراءات اللازمة. وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالتسريح أو نقل المحاربين، لا يمكن للقادة أن يتخلوا عن تلك المهمة الصعبة والحساسة، مع أنها تكلف

أثمانا من مختلف الأنواع. وعليه، سيكون من الأفضل المضي قدما وبعثة الأمم المتحدة لا تزال موجودة في الميدان بغية الاستفادة من كل ما تستطيع البعثة أن تقدمه، على أن يتم ذلك خلال فترة محددة. وهذه ليست محاولة لاستعجال الأمور أو القيام بأشياء قبل أن يصبح القيام بها ممكنا. بل هي محاولة لتسريع الأمور والتصرف وفقا لذلك.

إن أبناء شعب نيبال ينهون سنوات من المواجهة العسكرية وهم على الطريق نحو الازدهار. وكوستاريكا تتمنى لهم النجاح في مسعاهم وتكرر التأكيد على دعمها الراسخ في المجالات التي يمكن أن نساعد فيها حتى يتسنى بناء المزيد على ما تحقق من نجاح حتى الآن.

السيد لا ييفان (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد إيان مارتين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وأشكره وأشكر بعثة الأمم المتحدة في نيبال على العمل الشاق الذي اضطلعوا به على مدى عام ونصف.

والصين بوصفها بلدا مجاورا لنيبال، يسعدها أن ترى التقدم الإيجابي المستمر لعملية السلام في نيبال. ففي ١٠ نيسان/أبريل، نجحت نيبال في إجراء انتخابات جمعيتها التأسيسية. وفي ٢٨ أيار/مايو، عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعها الأول وأعلنت قيام جمهورية ديمقراطية اتحادية وأنشأت منصبي الرئيس ونائب الرئيس، وقررت صياغة دستور جديد خلال عامين. وفي الوقت الحاضر، تشارك مختلف الأحزاب في مشاورات إيجابية نشطة لتشكيل الحكومة الجديدة. إضافة إلى ذلك، ستجري نيبال يوم غد انتخاباتها الرئاسية.

وتنظر الصين بإيجابية إلى تلك التطورات الهامة وتقدر الجهود الحثيثة للأحزاب والشعب في نيبال. إننا نتوقع ونؤمن بأن تكون لدى شعب وحكومة نيبال القدرة والحكمة لمواصلة تسوية المسائل المتبقية في العملية السلمية من خلال الحوار والمشاورات ولتحقيق السلام الطويل الأجل والاستقرار والتنمية وفقا للخطة الموضوعة.

وتقدر الصين الدعم القوي الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في نيبال. وفي الوقت الحاضر، تمر نيبال بفترة انتقالية حرجة. وقد وجهت نيبال إلى الأمين العام مؤخرا طلبا أعربت فيه عن أملها في أن يخفض حجم بعثة الأمم المتحدة، وأن تمدد ولايتها لستة أشهر إضافية وأن تستمر في تيسير مراقبة وإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين.

وتؤيد الصين تمديد ولاية الأمم المتحدة في نيبال بناء على طلبها، مع مراعاة الشرط اللازم المتمثل في وضوح الولاية. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة في نيبال على الاستمرار في مراقبة الأسلحة والأفراد المسلحين من أجل تهيئة بيئة أمنية سليمة من أجل تأمين سلاسة الانتقال إلى مرحلة ما بعد الانتخابات في نيبال.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه ينبغي للعملية السلمية في نيبال في النهاية أن تكون بقيادة الشعب النيبالي وكذلك ينبغي تسوية المسائل المتعلقة بعملية إعادة البناء السلمي بالاعتماد على حكمة الشعب نفسه.

ونحن نؤمن بأن نيبال الجديدة ستكون قادرة، بدعم المجتمع الدولي، على العودة إلى مسار السلام والتنمية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر السيد إيان مارتين على إحاطته الإعلامية القيمة عن الحالة في نيبال. وأود أيضا أن أرحب بوجود الممثل الدائم لنيبال في اجتماع اليوم.

إننا نلاحظ أن عملية السلام بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في نيبال في ١٠ نيسان/أبريل، تسير بشكل طبيعي. ونستطيع أن نلاحظ وقوع بعض العراقيل التي لا بد من

توقعها، لأن نيبال تمر في فترة تغيير سياسي. وقد لاحظنا أن الجمعية التأسيسية عقدت اجتماعها الأول في ٢٨ أيار/مايو، واتخذت تدابير هامة، بما فيها، بشكل خاص، إعلان جمهورية ديمقراطية اتحادية في نيبال.

وكجزء من التقدم المحرز، نرحب بالتوقيع، في ٢٥ حزيران/يونيه، على اتفاق تعديل الدستور والمضي قدما بعملية السلام من جانب الأحزاب السياسية. ونعتقد أن التزام الأحزاب بالاتفاق القاضي بإنشاء خمس لجان معنية بالسلام والتعمير الوطني، وإعادة هيكلة الدولة، والتحقيق في قضية المفقودين، وإصلاح الأراضي، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، أمور تمثل خطوة هامة إلى الأمام. وفي سياق الحديث عن نيبال، نجد أن في مقدمة الضرورات الأساسية وجود عملية شاملة للجميع، تقوم على المشاركة وتشمل جميع الأطراف الاجتماعية والسياسية الفاعلة. وبديهي أن تضم أيضا الفصيل الماوي.

وتوجد إشارات مشجعة كثيرة تعكس تصميم الطبقة السياسية على اختيار الحوار، الذي يمثل البديل الوحيد للتسوية الحقيقية في نيبال. ويحدونا الأمل في أن يؤدي التصميم على إيجاد أسس مشتركة قريبا إلى تشكيل حكومة بتوافق الآراء – كما ينص على ذلك الدستور المؤقت – وستكون في مقدمة أولوياتها مواجهة التحديات الكثيرة في البلد المتعلقة بالتنمية وإعادة البناء. وهذا يتطلب تأمين الاستقرار. ولذلك، يجب أن نحافظ على التزام اليقظة التامة إزاء مسألة الأمن، نظرا لوقوع بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان، وزيادة الجريمة وظهور مجموعات مسلحة جديدة. وهذه مؤشرات على أن الحالة لا تزال هشة على الرغم من التقدم المحرز. وعلى أي حال، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز أنشطة الشرطة وآليات العدالة الانتقالية.

وبالمثل، إن حالة عدم الاستقرار التي دامت لفترة طويلة تفسر إلى حد كبير حالة الاقتصاد الهشة في البلد والتي تزيد الأزمة الاقتصادية من تعقيدها. ولا بد لجهود تعزيز السلام في نيبال أن تشمل أيضا اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي الملائمة والقائمة على أساس تخفيف الفقر. وفضلا عن ذلك، فإن إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية لنيبال للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، الذي يجري تنفيذه حاليا، يجب أن يتلقى التعزيز والدعم من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، نرحب بالخطوات المتخذة لوضع استراتيجية بناء السلام، ومن الأساسي، قبل كل شيء، أن نتصدى لمشكلة البطالة، وإعادة إدماج الشباب وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية.

وفي ضوء العمل المفيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في خدمة الشعب النيبالي، نحيي جهود هذه البعثة والتزامها. ومع أن البعثة ما زالت بحاجة إلى التغلب على بعض التحديات، بما في ذلك مراقبة وإدارة الأسلحة والقوات، وإدارة مراكز التجميع وإزالة الألغام، فقد أعرب المسؤولون في نيبال عن رغبتهم في تمديد ولاية البعثة. إننا ندعم ذلك الطلب. ونؤيد أيضا استمرار المشاورات بين الأمين العام والمسؤولين النيباليين لتحديد التشكيل الجديد للبعثة.

السيد ديلورينتيس (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تشكر الولايات المتحدة الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن، على إحاطته الإعلامية. ويسعدنا أن نؤيد طلب حكومة نيبال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بمستواها المخفض لكي تتمكن من استكمال العناصر المتبقية من ولايتها لتنفيذ عملية السلام. وأود اليوم أن أطرح أربع نقاط.

أولا، إن الولايات المتحدة تدعم بقوة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وتشيد بعمل الممثل الخاص مارتن وفريق موظفيه وتتطلع إلى التعاون معه لاستكمال العناصر المتبقية من ولاية البعثة، وخاصة ما يتعلق منها بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين.

ثانيا، تحث الولايات المتحدة الأحزاب السياسية في نيبال على الاحتفاظ بتصميمها على تسوية خلافاتها عبر الحوار السلمي ليكون مستقبل الشعب النيبالي مستقبلا متميزا بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

ثالثا، تشجع الولايات المتحدة بقوة الحكومة الجديدة على التصدي بقدر الإمكان لشواغل الفئات المحرومة تاريخيا، بما فيها التيراي، لكي تتمكن جميع الأحزاب والجماعات الملتزمة بإقامة نيبال ديمقراطية جديدة من المشاركة على قدم المساواة في عملية بناء الدولة.

أخيرا، لقد أعلنت الولايات المتحدة التزامها بتقديم ما يقارب ١٠ ملايين دولار في شكل مساعدة لدعم انتقال نيبال إلى الديمقراطية في مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني، وحل الصراع، والمجتمع المدني، ودعم المؤسسات القانونية والأحزاب السياسية. ونحث المانحين الآخرين على تقديم أقصى الدعم من أجل نجاح نيبال في العملية الانتقالية.

إننا نتطلع إلى مواصلة بعثة الأمم المتحدة لأعمالها وإلى تقارير الأمين العام بهذا الشأن. وسوف نبقى على التزامنا بالمساعدة لكي تنجز بعثة الأمم المتحدة ولايتها على أكمل وجه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشكر السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ذاك البلد، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرض التقرير الأخير (S/2008/454) بشأن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عمليتها السلمية. كما نرحب بوجود سفير نيبال معنا في اجتماع هذا الصباح.

ومنذ اعتماد القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) الذي أعقبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال، قطع الشعب النيبالي خطوات واسعة نحو استعادة السلام والديمقراطية في بلده. وجنوب أفريقيا تحيي هذه الجهود. ونرحب بشكل خاص بإجراء وإنجاز الانتخابات الناجحة للجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل. وقد عكست تلك الانتخابات، التي أسفرت عن انتخاب عدد كبير من النساء، تعددية السكان في نيبال.

والآن، بعد أن تمت العملية الانتخابية بنجاح، ستكون الخطوة التالية تشكيل الحكومة والمؤسسات ذات الصلة في ذلك البلد. ولا يساورنا شك في أن الشعب النيبالي سينجح في هذه المهمة أيضا. ونثق بأن الأطراف ذات الصلة في نيبال سوف تنجز تلك العملية في الوقت المناسب. ويحدونا الأمل في أن يدعم المجتمع الدولي حكومة نيبال في التصدي للتحديات الماثلة.

ويشعر وفد بلدي بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز في عملية السلام منذ تشكيل الجمعية التأسيسية. وكما أشارت الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام، إن إعلان قيام جمهورية في نيبال قد تم في بيئة سلمية بشكل عام. وبصرف النظر عن التقدم المحرز، فإن تقرير الأمين العام يعترف بالتحديات الكبيرة المتبقية في البلد، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق يتم على أساسه تشكيل الحكومة الجديدة، واستكمال عملية السلام وتنمية البلد في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف في نيبال على مواصلة العمل معا بروح التعاون والسعي إلى الحوار من أجل مواجهة تلك التحديات.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية الملكية الوطنية ومسؤولية أصحاب المصلحة في نيبال عن التصدي للتحديات التي تواجه البلد. وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الأطراف في

نيبال الالتزام بالاتفاقات السابقة وضمان عودة البلد إلى مسار السلام المستدام والاستقرار والازدهار.

وفيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة في نيبال، فإن وفد بلدي يحيي جميع موظفي البعثة على تفانيهم ودورهم القيم في دعم الحكومة والشعب في نيبال. ونشيد، بصفة خاصة، بأعمال البعثة في مجالات مراقبة الأسلحة، والأنشطة المتعلقة بالألغام والدعم الانتخابي ونوع الجنس والشمول الاجتماعي وحماية الأطفال.

وأخيرا، فيما يتعلق بطلب حكومة نيبال استمرار بعثة الأمم المتحدة في نيبال بقوام أقل للاشتراك فيما تبقى من محادثات لتجديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى، تقف جنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد لدعم هذا الطلب. ونأمل أن يمكّن هذا التجديد لولاية البعثة من إكمال أنشطتها المتبقية، لا سيما العمل الجاري في مراقبة تولي أمر الأسلحة والقوات المسلحة. ونشجع أيضا الحكومة النيبالية الجديدة على الاستفادة من خبرات بعثة الأمم المتحدة وهي تنفذ أولوياتها التي تستهدف منفعة جميع الشعب النيبالي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن، على إحاطته الإعلامية، وأود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه منذ تعيينه.

إن التطور العام في الحالة خلال الشهور العديدة الماضية في الواقع تطور ايجابي. ونحن نرحب بصورة خاصة بالظروف المرضية للغاية التي جرت فيها الانتخابات. وكان هذا انتصارا للشعب النيبالي، وكان أيضا نجاحا للأمم المتحدة التي قامت بدور أساسي في إعادة ترسيخ الديمقراطية.

ومع ذلك، يجب علينا أن نبقى متيقظين. إن التأخير في تشكيل الحكومة الجديدة – التي أفهم أنه سيتم عما قريب – يظهر أن العملية السياسية ما زالت معقدة وهشة. إن بناء السلام والديمقراطية في نيبال يشكل عملية طويلة الأجل بدأت لتوها. وعلى الحكومة الجديدة أن تتصدى للتحديات العديدة.

وفي ظل هذه الظروف، نرى أنه لا بد لمجلس الأمن أن يستجيب بشكل إيجابي لطلب السلطات النيبالية بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة شهور أخرى. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشكر المملكة المتحدة على إعدادها مشروع قرار في هذا الشأن، ونحن نؤيده.

وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، وبمواصلة عملها في مراقبة إدارة الأسلحة والقوات المسلحة أثناء هذه الفترة – وهي مهمة على البعثة أن تركز عليها – ستتيح للسلطات الجديدة الوقت للتوصل إلى حل دائم للمشاكل العالقة المتصلة بتنفيذ عملية السلام. لكن ينبغي لمعنى استمرار تواجد البعثة أن يكون واضحا: سيكون ذلك ترتيبا مؤقتا لا يمكن ولا يجب أن يكون بديلا للحل الدائم لمشكلة مستقبل المقاتلين الماويين السابقين، بل على العكس. لقد طلبت الأحزاب النيبالية دعم الأمم المتحدة لعملية السلام، ومن جانبها، عليها أن تتحمل المسؤوليات للمضي قدما بهذه العملية. وسوف يكون تقرير الأمين العام عن منتصف المدة فرصة لمجلس الأمن لتقييم التقدم المحرز.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن بالغ قلقنا إزاء عدم إحراز أي تقدم في تسريح الأطفال من تجمعات الماويين. ولا شيء يبرر عدم هذا التقدم وعلى مجلس الأمن أن يبقى يقظا وحازما في التعامل مع هذا الوضع غير المقبول بصورة خاصة الذي استمر لمدة طويلة جدا.

وفي نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، من الطبيعي أن يظل المجتمع الدولي ملتزما إزاء الشعب النيبالي. وعلى الحكومة المستقبلية أن تحدد احتياجاتها في هذا المجال،

لا سيما، تقييم مدى ملاءمة احتمال استمرار وجود أضخم حجما للأمم المتحدة لدعم العملية السياسية.

وعلى أي حال، بإمكان نيبال أن تعول على تضامن الاتحاد الأوروبي، الذي هو أكبر المانحين للمساعدة الإنمائية لهذا البلد. وقد ظل الاتحاد الأوروبي يعمل بقوة في دعم عملية السلام وبصورة خاصة، بنشره بعثة كبيرة لمراقبة الانتخابات قوامها حوالي ١٠٠ مراقب في الأجلين القصير والطويل. وسوف يواصل الاتحاد بنشاط دعم ترسيخ الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيبال.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بمشاركة من سبقني من المتكلمين في إسداء الشكر للسيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال، على إحاطته الإعلامية، وللأمين العام على تقريره (S/2008/454).

بعد سنوات من الصراع الداخلي، تستحق نيبال السلام والاستقرار والرخاء. إن الزخم الذي حقق هذا الأمل يتطور الآن في نيبال. ونهنئ شعب نيبال وحكومتها بالانتهاء من انتخابات الجمعية التأسيسية بنجاح وعلى التقدم المحرز نحو الديمقراطية والعملية النيابية وإقامة جمهورية فيدرالية ديمقراطية.

وهذا الإنجاز هو في الحقيقة انتصار تاريخي لشعب نيبال، ونتطلع إلى عقد الانتخابات الرئاسية غدا. والدور الذي قامت به اللجنة الانتخابية النيبالية في انتخابات الجمعية التأسيسية يستحق الثناء. فلقد عملت اللجنة كحافز هام في النهوض بالديمقراطية الانتخابية في البلد. ويقدر وفد بلدي أيضا توقيع تحالف الأحزاب السبعة اتفاقا في ٢٥ حزيران/يونيه، يطرح حلا ذا توقيت محدد لبعض المسائل الرئيسية في عملية السلام.

وينبغي أن تشكل هذه الإنجازات خطوة هامة نحو المزيد من التقدم الملموس في تحقيق الأهداف الهامة الأخرى كما نص عليها اتفاق السلام الشامل. ولذا نعتقد أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية في نيبال أن تظل ملتزمة بعملية السلام وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالأعمال التي يمكن أن تقوض العملية السلمية.

إن الانتهاء من انتخابات الجمعية التأسيسية ليس سوى بداية العمل الشاق لترسيخ العملية الديمقراطية وتشكيل حكومة نيابية. وفي فترة ما بعد الانتخابات، ما زالت هناك قضايا هامة على حكومة نيبال المقبلة أن تتصدى لها.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، ما زال الانتهاء من العملية السلمية يشكل تحديا. وما زالت هناك ضرورة إلى الانتهاء من مسألة تولي أمر الأسلحة والقوات المسلحة؛ وهذا الأمر من الدعائم الرئيسية لاتفاق السلام الشامل. ولم يتم بعد دمج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم. ولن يتطلب ذلك التمويل الكافي فحسب وإنما أيضا اتخاذ تدابير مؤسسية وإدارية. وفي هذا الصدد، يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على تشكيل لجنة خاصة تتولى التحقق من هوية المقاتلين وتقوم بدمجهم وإعادة تأهيلهم.

إن الديمقراطية القوية في نيبال سوف تتحقق إذا كان تأييدها يحظى بشعبية حقا ويشمل جميع قطاعات المجتمع النيبالي عبر الخطوط السياسية والإثنية. وفي هذا السياق، نرحب بتمثيل مختلف المجموعات الإثنية التي كانت في السابق ممثلة تمثيلا ناقصا في الجمعية.

أما بخصوص بعثة الأمم المتحدة في نيبال، يشيد وفد بلدي بالبعثة بقيادة السيد مارتن على المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية التي قدمتها للسلطات النيبالية قبل الانتخابات وبعدها. ويرحب وفد بلدي بتوصية الأمين العام

بإنهاء أعمال البعثة وسحب موظفيها على مراحل وبشكل تدريجي. وبالنسبة لمستقبل البعثة، نحيط علما بالرسالة التي بعثتها حكومة نيبال في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ والتي تطلب، في جملة أمور، تجديدا لما تبقى من ولاية البعثة لمدة ستة شهور أخرى.

وبما أن نشر البعثة كان بناء على طلب من نيبال، تؤمن إندونيسيا، أنه ينبغي بطبيعة الحال لحكومة هذا البلد وشعبه أن يقررا مستقبلها. وعلى مجلس الأمن، بدوره، أن يكون مستعدا للاستجابة بالإجماع وبشكل قاطع لرغبات الشعب النيبالي كما فعل عند إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ولذا تؤيد إندونيسيا طلب حكومة نيبال وتوصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لمدة ستة شهور. وإذ تواصل عملها على نطاق أضيق، على البعثة أن تركز على العمل الجاري في مراقبة إدارة الأسلحة والقوات المسلحة، وتساعد نيبال على السير بعملية السلام نحو غايتها.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نتقدم بالشكر للسيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال، على إحاطته الإعلامية عن آخر تطورات الوضع في نيبال. وفي الآونة الأخيرة، مرّ الوضع السياسي في هذا البلد ببعض التغيرات الهامة والإيجابية التي نرحب بها. ونحن مقتنعون بأنه سيكون لهذه التغييرات أثر إيجابي هام على مجرى العملية السلمية.

وبعد انعقاد الانتخابات الديمقراطية الحرة حدث تحول سلمي من الملكية إلى الجمهورية في شكل الحكومة. وسوف يجري انتخاب رئيس البلاد في ١٩ حزيران/يونيه. ونأمل أن يكون هذا حدثا هاما آخر في تطور البلد نحو الديمقراطية.

ونتوقع أن يكون لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه بين الأطراف السياسية في البلد أهمية مفيدة للجهود المبذولة للمضي قدما بالعملية السياسية. ولقد أمكن توقيع ذلك الاتفاق بفضل رغبة القوى السياسية الرئيسية في الانخراط في العمل المشترك البناء. ونأمل أن تظهر الأطراف السياسية روحا مماثلة من التعاون والتوافق في نهجها لحل القضايا الأخرى وهي تقوم بتنفيذ مهام عملية السلام.

وبعد انتخابات الجمعية التأسيسية، تم إنجاز الجزء الرئيسي من ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال بنجاح. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لرئيس البعثة، السيد مارتن، ولجميع زملائه، على عملهم المفيد والمتميز بدرجة عالية من المهنية في تنفيذ ولايتهم. إننا نؤيد طلب نيبال تجديد ولاية البعثة في نيبال لمدة ستة شهور أخرى بقوام أصغر، ونتفق على أن تكون ولاية البعثة مراقبة تنفيذ التدابير التي تم اتخاذها بشأن الأسلحة والقوات المسلحة للأطراف وتقديم المساعدة للأطراف في تنفيذ اتفاق إدارة أسلحة هذه الأطراف.

ويؤكد تقرير الأمين العام مجددا أن لوجود البعثة إمكانية كبيرة لمساعدة نيبال في المجالات التي حددتها. ونؤيد توصية الأمين العام فيما يتعلق بتقليص قوة البعثة على مراحل. وعلى العموم، نحن متفائلون إزاء احتمالات تحقيق المزيد من التقدم في عملية السلام في نيبال، التي ما زال زعماء البلد وشعبه يتحملون العبء الأكبر من المسؤولية عنها.

السيد دباشي (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية أضم صوتي إلى الذين سبقوني لأشكر السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام على المعلومات التي قدمها لنا في إحاطته الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا لجهوده وجهود بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها في نيبال.

وأهنئ الشعب النيبالي بعقد الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية يوم ٢٨ أيار/مايو وإقرارها إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية الديمقراطية الاتحادية في نيبال الذي جرى بطريقة سلمية، ونرى أن هذا الحدث يمثل منعطفا هاما في تاريخ نيبال.

نلاحظ بارتياح أيضا الاتفاق الذي تم بين تحالف الأحزاب السبعة يوم ٢٥ أيار/مايو والذي أزال بعض العقبات التي كانت تعترض تشكيل الحكومة الجديدة. ونأمل أن تتمكن الأحزاب قريبا من الاتفاق على توزيع المناصب واقتسام السلطة فيما بينها، وأن يتم تشكيل الحكومة الجديدة بأسرع ما يمكن.

وبالرغم من هذا النجاح الجزئي لشعب نيبال الذي نرى أنه سيكون دافعا لمزيد من التقدم على طريق تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف النيبالية، فإننا يساورنا القلق إزاء ما يشير إليه تقرير الأمين العام من تدهور في الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، وخاصة زيادة الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة وعملية الاختطاف والابتزاز، ونشوء جماعات مسلحة جديدة، وتجدد الحملات الاحتجاجية لتحقيق بعض المطالب للمجموعات المهمشة، وهي أمور من شأنها أن تنسف العملية السياسية. لذا ندعو الحكومة الجديدة التي نأمل تشكيلها سريعا لتعزيز مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون.

ونأمل في تحسين الوضع الأمني ويتم التصدي لمسألة الإفلات من العقاب ومراعاة مطالب المجموعات المهمشة وفقا لما ينص عليه الدستور الجديد من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرى أن إنشاء جيش وطني واحد، ذي قيادة واحدة والمضي قدما بعملية التسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين أهم العناصر لاستقرار الدولة وإقامة سلام يساعد على تحقيق التنمية والرخاء لشعب نيبال.

ومن المهم في هذه المرحلة الالتزام والتقيد بما ورد في اتفاق السلام الشامل والاتفاقات التي وقعت مؤخرا وخاصة فيما يتعلق بمسألة الدمج وإعادة التأهيل وإدارة الأسلحة وتسريح القصر ومعالجة الشواغل الرئيسية للمجموعات المهمشة، وأن يتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة كما ورد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام.

إننا نقدر تقديرا عاليا دور الفريق القطري للأمم المتحدة في نيبال وندعم جهوده في إعداد استراتيجية لدعم بناء السلام في نيبال في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المتمثلة في تحول الدولة وتحقيق الانتعاش ومنع نشوب المنازعات وتحقيق المصالحة التي نرى أن نجاحها يتوقف في المقام الأول على إرادة شعب نيبال.

وأخيرا نؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بتجديد ولاية البعثة تمشيا مع طلب حكومة نيبال، ونؤكد أهمية استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة والعمل في نيبال من أجل تيسير إتمام عملية السلام.

السيد سكراجيجش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بتقديم الشكر للسيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي وتهانيه لقيادته الناجحة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال أثناء فترة تحول في نيبال ثبت أنها هامة وحقيقية.

ولقد خرجت نيبال من نواح عديدة مجتمعا جديدا. إن شعب نيبال وممثليه السياسيين، الذين أظهروا قدرة على التعاون والتوافق جديرة بالإعجاب، يستحقون تهانينا بإجراء الانتخابات الناجحة في نيسان/أبريل وتشكيل الجمعية التأسيسية فيما بعد، مما أدى إلى إنشاء الجمهورية بطريقة سلمية. بيد أن عملية السلام التي بدأت في عام ٢٠٠٦ بتوقيع اتفاق السلام الشامل لم تنته بعد. وكانت الانتخابات تمثل مرحلة هامة جدا في عملية السلام ومعلما على الطريق

ولكنها ليست الوجهة النهائية لعملية السلام التي ما برحت في حالة نشوء.

وفي هذا السياق نشيد باتفاق ٢٥ حزيران/يونيه المبرم بين الأطراف السياسية لتعديل الدستور والمضي قدما بعملية السلام. ومن الحيوي الآن أن تحافظ جميع الأطراف في نيبال على التزامها بعملية سياسية شاملة وبناءة خلال فترة الانتقال هذه. ومشاركة الجماعات المهمشة بصورة تقليدية والمجتمع المدني مهمة بنفس القدر.

ويأمل وفدي في أن يرى تشكيلا سريعا لحكومة جديدة منتخبة بصورة ديمقراطية تركز ومن دون تأخير على الالتزامات الهامة المنبثقة من اتفاق السلام الشامل وأن تركّز أيضا على التحديات التي لها أثر مباشر على رفاه السكان النيباليين، مثل نقص الأغذية وارتفاع أسعار الوقود.

ومن خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال قدّمت الأمم المتحدة مساهمة هامة في هذه العملية التاريخية المتمثلة في عودة نيبال إلى السلام والاستقرار والديمقراطية. وتمثّل النتيجة نجاحا كبيرا بالنسبة لنيبال والأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونقر بأنه قد حان الوقت الآن لكي نحيط علما بطلب الحكومة المؤقتة في نيبال والمتضمن في رسالتها المؤرخة ٨ تموز/يوليه من أجل استمرار بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة أشهر، وعلى نطاق أصغر من أجل إنجاز ما تبقى من ولايتها.

وفي حين أن إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين ما برحت محط اهتمام ولاية البعثة، نود أن نكرر تشديد الأمين العام على الحاجة إلى الانتقال إلى حل دائم. ومع أن الملكية الوطنية لهذه العملية ليست موضع شك فإننا نتفق في الرأي مع تقييم الأمين العام ومؤداه أنه في هذه المرحلة ينبغي أن تستمر عملية رصد الأسلحة والأفراد المسلحين وأن تكون في إطار البعثة السياسية الخاصة التي يمكن أن تستمر لتقديم الدعم اللازم من أجل إتمام العملية السلمية.

أننا إذ نركز على استراتيجية خروج للبعثة، نبقي في الأذهان أن التقرير قد بيّن بصورة صحيحة التحديات المتبقية في مرحلة ما بعد الانتخابات والتي تتطلب جهدا واهتماما مستدامين. ومن الجدير بالملاحظة أنها ستتمثل في تسريح القُصر ودمج المقاتلين الماويين وإضفاء طابع الديمقراطية على الجيش.

وبينما نعتقد أن الأمر ينبغي أن يُترك للحكومة الجديدة لمعالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية، يرى وفدي أنه ينبغي لنا أن نتحاشى إعطاء انطباع مفاده أن الانسحاب التدريجي للبعثة يعني ضمنا أن هذه الجوانب من العملية السلمية لم تعد مهمة ويمكن تجاهلها.

وفي الختام نعتقد أن الشعب النيبالي يستحق دعمنا المستمر في توطيد دعائم السلم والديمقراطية والتنمية، وأن فريق الأمم المتحدة القُطري قادر على القيام بدور مركزي.

السيد دي فينغوشي بنما (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء نود أن نشكركم ونشكر الممثل الخاص للأمين العام وقائد بعثة الأمم المتحدة في نيبال، إيان مارتن. ووفد بنما ممتن أيما امتنان للسيد مارتن وجميع موظفي البعثة على العمل الرائع الذي أنجزوه خلال فترة الـ ١٨ شهرا من ولاية البعثة.

إن إجراء الانتخابات وإنشاء الجمعية التأسيسية أعمال بطولية بالنسبة لنيبال. ونعتقد أن البعثة تلعب دورا جوهريا في هذه الأحداث. ونلاحظ أن وفد نيبال سوف يأخذ الكلمة في هذه المناقشة بعد أن يتكلم أعضاء المجلس. وكما قلنا في مناسبات سابقة نعتقد، من حيث المبدأ، أن الدول المنخرطة بصورة مباشرة في القضايا التي يبحثها حاليا مجلس الأمن ينبغي لها دائما، كلما أمكن ذلك، أن يكون بوسعها الإدلاء ببياناتها قبل أن يتكلم أعضاء المجلس. وكما

ورد في تقرير الأمين العام فإن معظم جوانب ولاية البعثة قد تم تنفيذها بالفعل. ولا يزال يتعين الوفاء بأحكام القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، ولا سيما رصد الأسلحة والأفراد المسلحين، ودعما لاتفاق السلام المبرم بين الأطراف، ينبغي تحديد الولاية الجديدة للبعثة كما أعربت عن ذلك حكومة نيبال.

لذلك من الحيوي في القرار الذي سيعتمده المجلس أن نبقي على طابع البعثة كبعثة بأهداف محددة وفي إطار فترة زمنية محددة. فالمسؤولية الرئيسية عن إحلال السلام بنجاح والعملية الديمقراطية سوف تؤول إلى أبناء نيبال مع قيام الأمم المتحدة بدور داعم، وعلى نطاق أصغر إلا أنه يظل دورا هاما. أما المسؤولية التي ستقع على كاهل القادة المنتخبين حديثا في نيبال فهي مسؤولية هائلة وتنطوي على عقبات كبيرة سيتعين التغلب عليها. فإصلاح قطاع الأمن على سبيل المثال مسؤولية جسيمة. إذ أن قيام جيشين يبعث على زعزعة الاستقرار بصورة متأصلة، وأن الرفض السابق لأطراف التزاع مناقشة مستقبلهم قد زاد من تفاقم الحالة.

وكما فعلنا في بلدنا في مطلع التسعينات، تشجع بنما جيش الماوي وجيش نيبال على إلقاء السلاح طواعية. وما أن يتحقق ذلك ستقدم بنما تأييدها لإنشاء قوة شرطة مدنية ستضم، كلما كان ذلك مفيدا، أعضاء من المجموعتين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء قوة شرطة مدنية ينبغي أن يكون جزءا من صفقة إعادة التأهيل والتعويض للذين يتركون الجيش إلى الأبد. وأن دمج المقاتلين الماويين في جيش نيبالي أكثر ديمقراطية سيزيد من حجم الهيكل العسكري في بلد ذي موارد شحيحة ويواجه تهديدات خارجية خفيفة.

إن حماية حقوق الإنسان يعززها تنفيذ حكم القانون وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في نيبال مسألة جديرة بالاهتمام المباشر من لدن الحكومة الجديدة.

وبالنظر إلى هذه التحديات نشعر بقلق مؤداه أن تواجه الأطراف النيبالية مشهدا سياسيا جديدا تكون معه غير قادرة أو غير مستعدة للإبقاء على وحدة الحزب التي التزمت بها قبل الانتخاب. وهذا التحفظ يبدو جزءا من استراتيجية حزبية قصيرة الأجل تتمثل في مناورة سياسية في فترة ما بعد الانتخابات للإضرار بالعملية السلمية ومستقبل البلاد على الأجل الطويل.

إن بناء السلام الدائم في نيبال سيتطلب من جميع الأطراف قبول نتائج الانتخابات والصورة السياسية التي ستبرز، ويتطلب من الأطراف أن تعمل معا بروح يسودها التعاون والشعور بالمسؤولية داخل حكومة تقودها أغلبية جديدة. فعدم التعاون سيعرض للخطر المنجزات الرئيسية التي هي الآن في متناول يد الشعب، ويتسبب في خيبة أمل بين صفوف الشعب النيبالي وانعدام الثقة بقادتهم.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكر بحرارة السيد مارتن على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة عن الحالة في نيبال. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للنجاحات التاريخية التي تحققت في نيبال خلال فترة عمله بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام بهدف نهائي يتمثل في إقامة جمهورية فيدرالية ديمقراطية وبصورة سلمية.

أولا وأخيرا علينا الإشادة بالتزام الشعب والأحزاب السياسية في نيبال بالديمقراطية، ولكن ينبغي لنا أيضا أن نعرب عن تقديرنا للقيادة المقتدرة للسيد مارتن التي تأكدت في مهامه.

لقد علمنا ببعض القلق من تقرير الأمين العام أن مرحلة ما بعد الانتخابات في نيبال تواجه عدة صعوبات، ومما تجدر ملاحظته في ذلك زيادة الأعمال الإجرامية التي ترتكبها المجموعات المسلحة وعدم إحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان. وربما كان أكثر الجوانب مبعثا للقلق انعدام الثقة كلية فيما بين أطراف العملية السلمية مما حال حتى الآن دون إقامة حكومة جديدة وشاملة تجسد نتيجة الانتخابات.

أن اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه يجب أن يلقى ترحيبا، ولكن التقرير يلاحظ أن الاتفاق يترك بعض الجوانب الرئيسية من دون حل. فعلى سبيل المثال، نتشاطر قلق الأمين العام إزاء عدم إحراز تقدم في تسريح القصّر في صفوف المقاتلين الماويين. وفي هذا الصدد أود أن أشدد على أن إجراء الانتخابات بصورة ناجحة في شهر نيسان/أبريل، وهو عملية تاريخية، يجب أن تعقبها أفعالا محددة وفي الوقت المناسب للتصدي للتحديات الضمنية التي لا تزال تؤثر على شعب نيبال.

وفيما يتعلق بهذه التحديات لا تأتي الحلول التي يمكن لها البقاء إلا من أبناء نيبال أنفسهم. وفي الوقت نفسه نعتقد أن مساعدة المجتمع الدولي ستظل مطلوبة للعمليات المعقدة مثل إصلاح قطاع الأمن وشمول النساء والجماعات المهمشة بصورة تقليدية في جهود بناء السلام وآليات المساءلة عن الجرائم السابقة.

وإزاء هذه الخلفية أحطنا علما بطلب نيبال من أجل تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة الحالية في رصد الأسلحة والأفراد المسلحين لمدة ستة أشهر. وفي هذا الصدد نؤيد فكرة إبقاء وجود للأمم المتحدة لدعم عملية ما بعد الانتخابات وفقا لتوصيات الأمين العام المعقولة.

ونقدر تأييد نيبال للفكرة القائلة بأن التمديد ينبغي أن يكون في شكل بعثة سياسية خاصة بحيث يتسنى للأمم المتحدة أن تستمر في العمل مع السلطات النيبالية للتوصل إلى حل ثابت ودائم للمسائل ذات الصلة. لذلك نحن مستعدون لتأييد مشروع القرار الذي يقوم بإعداده وفد المملكة المتحدة ونشكره على جهوده.

ونقدر أيضا الخطط الرامية إلى تخفيض البعثة بدرجة كبيرة. وفي ذلك الصدد أود أن أشدد على الانسحاب التدريجي لعناصر الشؤون المدنية الذي ينبغي أن يقابله تعزيز للبرامج التي ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري في نفس المجالات ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونرحب بجهود البعثة لضمان الانتقال السلس للخبرة الفنية والمشاريع في ذلك المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لفييت نام.

أود أن أشارك أعضاء المجلس في توجيه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2008/454) وإلى السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية.

ونهنئ نيبال وشعبها على التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة في أعقاب انعقاد الجمعية التأسيسية بتاريخ ٢٨ أيار/مايو وخاصة الانخراط النشط للأحزاب السياسية النيبالية الرئيسية في الحوار السياسي الذي أسفر عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ للمضي قدما في العملية السياسية. وفي ذلك الصدد، نهيب بالأطراف المعنية أن تستفيد استفادة كاملة من هذا الزخم لتعزيز العملية السلمية في البلاد وعلى رأسها الانتخابات الرئاسية التي ستجرى غدا.

لقد بينت التجربة أنه بالإضافة إلى ما تمثله تركة الحرب من تهديدات للأمن الاجتماعي فإن البلدان المشتبكة في صراع مدني طويل يتعين عليها أن تتغلب على التحديات الإنمائية والهياكل المتضررة والقدرات المؤسسية الضعيفة.

ونتشاطر التفهم العام ومؤداه أنه لا تزال هناك تحديات أمام السلم والتنمية في نيبال، منها، على سبيل المثال، بناء مؤسسات الحكم الجديد، ناهيكم عن الارتفاع الأخير في أسعار الوقود ونقص المواد الغذائية ومن ثم زيادة الفقر في البلاد.

وبالنظر لهذه التحديات والحاجة المتعددة الجوانب لنيبال للإبقاء على مساعي مرحلة ما بعد الصراع، يقتضي الأمر انتهاج منهج متكامل لا يتطلب توفر الإرادة السياسية واتخاذ التدابير الأمنية فحسب، بل أيضا برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع الصُعد. كذلك ينبغي للمجتمع الدولي والمانحين القيام بدور هام استجابة لطلب الحكومة النيبالية.

وفي هذا السياق نرحب بالجهود التي ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لنيبال للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في المرحلة القادمة التي ستعطى خلالها الأولوية للتنفيذ الناجح للإجراءات الإنمائية المحددة التي يمكن أن تحدث تغيرات في الحياة اليومية للشعب النيبالي.

ونود أيضا أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة في نيبال وقائدها السيد إيان مارتن وموظفيه على العمل الذي قاموا به حتى الآن في إطار ولاية البعثة، وخاصة المساعدة في مراقبة الانتخابات والمساعدة الفنية التي قدمتها لجنة الانتخابات، حيث أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح انتخابات الجمعية التأسيسية في نيبال التي جرت في نيسان/أبريل.

واستنادا إلى موقفنا وهو كون أن البعثة أنشئت بناء على طلب حكومة نيبال فإن أي قرار بشأن ولاية البعثة يجب أن يتم مع إيلاء الاعتبار الواجب لمقترح نيبال، ولذلك نؤيد توصية الأمين العام المرتكزة على الرسالة المؤرخة في ٨ تموز/يوليه الواردة من بعثة نيبال التي تطلب فيها نيبال تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر كبعثة سياسية خاصة تركّز على رصد الأسلحة والأفراد المسلحين بغية إنجاز العملية السلمية في نيبال. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر بعثة المملكة المتحدة على إعداد مشروع القرار المتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، ونتطلع قدما إلى اعتماده في الوقت المناسب.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد دعم فييت نام القاطع للسلام والتنمية في نيبال. وأننا لعلى اقتناع شديد بأن الحكومة النيبالية والشعب النيبالي، بفضل تصميمهما، سوف يواصلان العمل لتحقيق مزيد من الإنجازات في مجالات توطيد السلام والنهوض بالنمو الاقتصادي والاجتماعي في جميع أرجاء البلد.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل نيبال.

السيد آشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أهنئكم على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وأشكركم على تمكيني من المشاركة في المناقشة المتعلقة بتقرير الأمين العام (S/2008/454) عن تمديد ولاية الأمم المتحدة في نيبال وفقا لطلب نيبال.

أود أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص السيد إيان مارتن وموظفي البعثة وإدارة الشؤون السياسية على دعمهم المتواصل بتلبية طلب نيبال الاستفادة من العملية السلمية في نيبال. وكما أبلغ الأعضاء الممثل الخاص مارتن فقد أكملت نيبال عدة معالم هامة في عمليتها السلمية التي تقترب من نهايتها المنطقية.

وبعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بنجاح وإعلان نيبال جمهورية فيدرالية ديمقراطية بدأت عملية التحول السياسي بغية تحقيق سلام دائم في البلاد. ومن الجائز أن نرى غدا أول رئيس منتخب لجمهورية نيبال. وسوف

تكون لدينا قريبا حكومة جديدة من الأرجح أن يتولى قيادتها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) الذي فاز بأكثر عدد من المقاعد في الجمعية التأسيسية.

وقدمت البعثة مساهمة هامة في العملية. وعندما أنشأ مجلس الأمن البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بناء على طلبنا تضمنت ولاية البعثة رصد وقف إطلاق النار ورصد وتقديم المساعدة الانتخابية ورصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين. وبعض من هذه المهمات قد أنجز بالفعل. بيد أنه لا يزال يتعين علينا أن ننتهي من الترتيبات المتعلقة بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، بما في ذلك مستقبل المقاتلين في الميدان الذين ترصدهم البعثة.

ومن هنا، قررت الحكومة في رسالة مؤرخة ٨ تموز/يونيه ٢٠٠٨ وموجهة من البعثة الدائمة لنيبال طلب استمرار ولاية البعثة على نطاق أصغر لمدة ستة شهور إضافية اعتبارا من تاريخ انتهاء ولايتها الحالية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ليتسنى لها القيام بما تبقى من مهام تتعلق في معظمها بالعمل الجاري بشأن رصد وإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين وفقا للاتفاق المبرم بين الأحزاب السياسية، والمساعدة في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هذه المسألة وفقا للتفاهم الذي توصلت إليه هذه الأحزاب.

وذكر الأمين العام في تقريره عن هذا الموضوع أنه سعى إلى الحصول على توضيح من حكومة نيبال يتعلق في ما إذا كان ينبغي له أن يوصي بتمديد البعثة السياسية الخاصة وأيضا في ما يتعلق باستمرار القيادة السياسية للبعثة. وبالنيابة عن حكومة نيبال قدمت توضيحنا لمكتب الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية. وسوف أقرأ التوضيح الذي سلمناه للأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة حسب طلبنا. وهناك إعادة ترتيب طفيفة في تتابع النقاط التي تشاطرته بصورة غير رسمية مع الأعضاء.

”إن رسالة الحكومة المرسلة في ٨ تموز/يوليه تمثل الموقف المشترك للأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي النيبالي الذي من المرجح أن يتولى قيادة الحكومة المقبلة. وحتى بعد تشكيل الحكومة لا توجد إمكانية لتعديل الرسالة ومحتوياتها التي تم الاتفاق عليها بعد مناقشة سياسية مستفيضة فيما بين الأحزاب السياسية“.

”أما من حيث التوضيح فالرسالة المؤرخة في ٨ تموز/يوليه والواردة من البعثة الدائمة لنيبال بشأن المسألة تبين بجلاء أن الحكومة تود أن تطلب من الأمم المتحدة مواصلة البعثة على نطاق أصغر، مما يعني التمديد لبعثة سياسية خاصة كما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وسيتعين على البعثة أن تقوم بالعمل المتبقي من الولاية والجاري حاليا والمتمثل في رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين وفقا للاتفاق المبرم بين الأحزاب السياسية والمساعدة في تنفيذ الاتفاق. وهذا واضح لأن بقية الولاية المبينة في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) قد أنجزت.

”وبالنظر إلى نشوء وضع جديد في البلاد بشأن الدمج المتعاقب للعملية السلمية والتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين الأحزاب السياسية ومفاده أنه ينبغي للعملية السياسية أن تمضي قدما إلى نهايتها المنطقية كما ورد في الرسالة الآنفة الذكر، تود حكومة نيبال أن تفترض أن القيادة السياسية للبعثة سوف تستمر على مستوى ممثل خاص للأمين العام يحتفظ بعدد كاف من الموظفين السياسيين والإداريين إلى جانب مراقبي الأسلحة لتحقيق الغرض.

”وتقر حكومة نيبال الترتيبات المتعلقة بالموظفين والترتيبات الانتقالية التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بتخفيض عدد موظفي البعثة.

”وأن تمديدا مؤقتا لمدة شهر لن يكون مجديا بأي شكل للانتقال إلى تشكيل حكومة جديدة أو في المناقشة الدائرة حاليا فيما بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين حول المسائل المتعلقة بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين.

”وقد نُقل التوضيح الأنف الذكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في معرض لقاءاته مع القيادة السياسية بعد أن طلب الأمين العام توضيحا بشأن المسألة“.

لذا فإن حكومة نيبال تفضل تمديد البعثة بناء على طلبها الوارد في رسالتها المؤرخة ٨ تموز/يوليه لفترة الأشهر الستة التالية.“

وأسعدني أن أعرف أن الأمين العام قبل الآن بشرحنا وفوض ممثله الخاص بأن يوصي المجلس بتمديد بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستة أشهر أخرى، وفقا لطلبنا. وإنني واثق بأن المجلس سيُظهر تأييده لطلبنا. وبعد الاستماع إلى البيانات المدلى بها هنا اليوم، أثق بأن طلبنا سيؤخذ بعين الاعتبار، وفقا لتوصية الأمين العام.

إنني ممتن لمشاعر التعاطف وعبارات المؤازرة والتشجيع التي أعرب عنها كل المتكلمين في بياناتهم. ونحيط علما ببعض من أكثر التعليقات والملاحظات أهمية وإيجابية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس جميعا على دعمكم وتشجيعكم المتواصلين لعملية السلام ولاستعدادكم لتلبية طلبنا في كل الظروف.

ولما كانت هذه آخر فرصة لي للإدلاء ببيان في مناسبة كهذه، لأنني لا أتوقع طلب تمديد آخر، أود أن أعرب عن الشكر للسفراء والممثلين كافة على استعدادهم لمساندة نيبال رغم المسائل المهمة الكثيرة جدا التي يتعين عليهم أن يتعاملوا معها.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على الجهود الحثيثة التي بذلها في تنسيق مشروع القرار المقدم في هذا المضمار. وأثق بأن المشروع سيعتمد قريبا. وأود أن أشكر أيضا سفيري الهند واليابان على استعدادهما لإعلان تأييدها في بيانيهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي ممثل الهند الكلمة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة حول بعثة الأمم المتحدة في نيبال وعلى السماح لوفدنا بالإعراب عن وجهات نظره بشأن هذه المسألة.

مهما قيل، لا يمكن المغالاة في وصف سعة وعمق العلاقة الثنائية الهندية – النيبالية. فهي تستند إلى التاريخ والثقافة واللغة والانتماء الطائفي والقرابة والجغرافية. ونحن نتمتع بأوثق الصلات السياسية التي تتجلى في الروابط الوثيقة بين أحزابنا السياسية، وفي العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة بالمثل. وتقيم الهند أيضا شراكة مع التنمية النيبالية في قطاعات تتراوح بين الطاقة والزراعة.

ولما كان بلدانا يتشاطران حدودا مفتوحة، مع إمكانية الوصول المفتوح لكل منا إلى أسواق البلد الآخر، وتمتع مواطني كل منا بأفضلية المعاملة في البلد الآخر، لا يوجد بلد يمكن أن يجني مكاسب أكثر من السلام والاستقرار والتنمية في نيبال أكثر من الهند. ذلك هو السبب الذي جعلنا نواصل اهتمامنا الوثيق بالمسألة، لا في نيبال فحسب، وإنما أيضا في الهند وعلى مستوى كل المحافل المتعددة الأطراف، سواء طيلة عقد من الصعوبات عندما

كان الصراع المسلح محتدما، أو الآن، بعد أن نجح زعماء نيبال وشعبها في وضع حد للصراع والشروع في عملية سلام لإسدال الستار عليه.

ومثلما كانت جذور الصراع محلية، فإن جذور عملية السلام محلية أيضا. وكل الفضل في بدء عملية السلام يعود إلى شعب نيبال وإلى الجهود الحكيمة الحصيفة للأحزاب السياسية النيبالية وزعمائها.

لقد أيدت الهند بقوة عملية السلام في نيبال التي تتميز بتملّك أهل البلد لها كلية. وقد رحبنا بحرارة بكل خطوة إيجابية اتخذها أصحاب المصلحة النيباليون في عملية معقدة حساسة، من دون مساعدة أو نصح من الخارج. ورغم كل العوائق ورغم مشاعر الاستخفاف، تمكن شعب نيبال لا من أن يحافظ على التحام تحالف الأحزاب السبعة فحسب، وإنما المضي قدما أيضا نحو تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وضعه.

ورغم التأخيرات، بلغت السلطات النيبالية ذروة النجاح في انتخابات الجمعية التأسيسية التي نظمتها في نيسان/أبريل، التي كانت لحظة تاريخية حقا. ورغم التحديات القائمة في طريق عملية السلام، فإن نيبال وزعماءها تصدوا لكل تحد من تلك التحديات بحلول محلية. والهند، بوصفها جارا صديقا، تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة بأي طريقة قد يطلبها منا زعماء نيبال وشعبها.

لقد أيدت الهند تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة لمساعدة نيبال، بناء على طلب الحكومة المضيفة. وقد حافظنا على اتصالات وثيقة مع البعثة على كل المستويات، بما في ذلك في نيودلهي. وتأييدنا لم يقتصر أبدا على الكلمات؛ فقد وفرنا الدعم المادي أيضا في مرحلة حاسمة عندما كانت البعثة قيد الإنشاء.

وإذ نأخذ في الحسبان الوضع السائد على أرض الواقع، فإننا نؤيد تأييدا تاما طلب نيبال، المقدم رسميا في ٨ تموز/يوليه، بتمديد ولاية البعثة ستة أشهر أخرى. وتبين الرسالة بوضوح أن بعض البنود من الولاية المتعلقة بالبعثة، كما هي واردة في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، قد أُنجزت بالفعل. وإن الطلب بتمديد ستة أشهر يتعلق بالتالي بما تبقى من الولاية الأصلية – بيان جلي خال من الإيحاءات وغني عن التفسير أو التوضيح. ونلاحظ أيضا أن الطلب مقدم على أساس توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية النيبالية، بما فيها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، التي تتمتع بالأغلبية في الجمعية التأسيسية. وذلك التوافق في الآراء ينعكس أيضا في اتفاق الأحزاب السبعة المبرم في ٢٥ حزيران/يونيه، ويشكل بالتالي عنصرا أساسيا لمواصلة العمليات السياسية في نيبال.

ومن تلك الزاوية يصعب قبول أجزاء من التقرير الأخير للأمين العام. فإذا وضعت في الاعتبار حقيقة أن البعثة تدين بوجودها لطلب من نيبال بالذات بالمساعدة في جوانب محددة من عملية السلام الخاصة بها، لبدا أنه ليس مناسبا أن يوصي الأمين العام المجلس بتمديد الولاية شهرا واحدا فقط ما لم يتم توضيح طلب نيبال. وبعبارة أخرى، ما لم يتمشى طلب نيبال مع ما تريد البعثة من نيبال أن تطلبه، فإن الطلب ليس مقبولا. وهذا يمكن أن يوحي بأن البعثة ستطلب من الحكومة الجديدة – التي أعرب أعضاؤها المنتخبون صراحة عن آرائهم في رسالة ٨ تموز/يوليه – بأن تقدم تفسيرا جديدا لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه. والبعثة، بقيامها بذلك، ستجد نفسها في موقف لا يحسد عليه بأن يصبح دورها مثار جدل بدلا من أن تظهر بمظهر المساهم البناء في عملية السلام. كما يمكن الاعتقاد بأن ذلك يعني أن التقرير يوحي أيضا بأن التشكيلات السياسية التي من المقرر أن تشكل الحكومة يمكنها أن تغير موقفها. وهذا لا يتعارض فحسب مع التوجه

بتقيد الأحزاب السياسية النيبالية بالالتزامات السابقة، وإنما يشكل أيضا طلبا غير اعتيادي، حتى بالإيحاء.

لقد أصغيتُ باهتمام إلى البيان الرائع الذي أدلى به الممثل الدائم لنيبال. لقد أوضح أن جوانب عديدة من الولاية الأصلية قد أُكمِلت. والطلب الحالي ينصب على شيء في نطاق أصغر. والتوضيح الوارد في رسالة ٨ تموز/يوليه يكرر، أساسا، فحوى الوثيقة السابقة، ومما يتسم بالأهمية أن عملية السلام لا تحظى بأي إشارة في ذلك التوضيح.

علاوة على ذلك يشير التقرير في الفقرة ٦٤ إلى أن البعثة ''تدرك'' قيام توافق واسع للآراء في نيبال على أن استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة مهم من أجل إكمال عملية السلام. ولئن كنا نرحب بذلك الإدراك، فإن ما يجب أن يعتبر مهما ليس الانطباع الشخصي – بما في ذلك من خلال تبادلات شفوية – حول ما قد تكون الأمم المتحدة قد كسبته، وإنما ما يعرب عنه كتابة ممثلو الشعب المنتخبون.

وعلى حد علمنا، لم يتم السعي إلى الحصول على تأييد البعثة في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بعملية السلام. والواقع أن أقوى مزايا عملية السلام هي أنها كانت دائما وطنية التملك والتوجيه والتنفيذ. وإن الطلب النيبالي من الأمم المتحدة بتقديم الدعم كان ذا صلة بتنفيذ جوانب معينة من عملية سلام نيبال – كما ذكر المتكلمون الذين سبقوني – تقتضي مراقبة مقبولة دوليا. ومن بين تلك الجوانب إسداء المشورة للمفوضية الانتخابية الوطنية في إجراء الانتخابات ومراقبة إدارة أسلحة وقوات الجيشين المتنافسين. مع ذلك، يرد، في الفقرة ٦٨، تأكيد بأن ''الشرط المطلوب حاليا لا يتمثل في مواصلة ترتيبات الرصد بقدر ما يتجسد في التحول إلى حل راسخ ودائم''. ولئن كان هذا صحيحا أو غير صحيح، فإنه لا يمكن بالتأكيد الافتراض تلقائيا أن رسوخ وديمومة الترتيبات المبرمة لمعالجة مشكلة قوات الجيشين يعتمدان على المشاركة النشيطة للأمم المتحدة.

وأجد لزاما عليّ أن أبين أننا لاحظنا جهدا متسقا للتوسع في تعريف ما تسعى إليه نيبال بالنسبة إلى الدعم بتضمين دور في عملية السلام النيبالية، بصرف النظر عن رغبة المحاورين النيباليين. فالإصرار على الاضطلاع بدور تمانع الدولة المضيفة في الموافقة عليه إنما ينطوي على المجازفة بتعريض العمل الذي أنجزته البعثة حتى الآن للخطر. وهذا يجب تجنبه بكل ثمن، لأنه قد يقوض استثمار الأمم المتحدة في نيبال – وليس العكس.

وفي ذلك السياق يجب على المجلس أن ينظر جديا في ما إذا يمكنه أن يسمح بتفسير متوسع لمبدأ قدسية طلبات الدولة بتقديم مساعدة محددة. فكثيرا ما نسمع الحجة المضادة بأن المجلس هو الذي يجب أن يبت في الإجراء المناسب في كل حالة، ولكن ليس عندما تكون الأمور موازية بين نيبال والمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن نيبال تقدمت إلى الأمم المتحدة بطلب المساعدة بمحض إرادتها، وليس لأن الحالة في البلد كانت تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

لذا نحث المجلس على الموافقة على الطلب النيبالي، بصيغته الواردة في الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، نصا وروحا. واسمحوا لي أن أقول صراحة إن استمرار عمل البعثة على نطاق أصغر في تنفيذ ما تبقى من الولاية لفترة ستة أشهر هو ما طلبته نيبال. وهو بالضبط ما ينبغي أن تحصل عليه نيبال – لا أكثر ولا أقل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال (البعثة)، على تفانيه في العمل وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح.

أود أولا أن أهنئ شعب وحكومة نيبال على جهودهما في إجراء انتخابات ناجحة للجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل. والفضل في ذلك النجاح يعود إلى أفراد الشعب أنفسهم، وإن كانت البعثة والمجتمع الدولي قد اضطلعا بدور مساعد لا غنى عنه. وقد انضمت اليابان إلى الشركاء الآخرين بإرسال ٢٤ مراقبا انتخابيا وبرلمانيَّيْن اثنين لدعم تلك الانتخابات التاريخية وكشهود على عملية الحكم الديمقراطي الجديد في نيبال.

في الدورة الأولى للجمعية التأسيسية أعلنت نيبال نفسها جمهورية اتحادية ديمقراطية. وإننا نشيد بكل الأطراف التي احترمت إرادة الشعب واضطلعت بعملية الانتقال بطريقة سلمية. وإن الأطراف منخرطة الآن في مشاورات لتشكيل حكومة جديدة. وعملية الحوار السياسي تلك بين كل الأطراف تعبر عن الحالة الطبيعية التي تعيشها ديمقراطية الوطن الجديدة.

ويسرنا أيضا أن ننوه بأن الحوار السياسي بين الأطراف يسير بطريقة سلمية. وقد أثبت أفراد الشعب على حكمتهم بالتدليل على أن الاختلافات السياسية يمكن معالجها بالحوار ومن دون اللجوء إلى العنف. وإننا نحث كل أبناء الشعب النيبالي بقوة على الحفاظ على ذلك الزخم القوي صوب الحكم الديمقراطي وعلى الامتناع عن أي شكل من أشكال العنف.

ونقدر تقديرا عاليا أيضا المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص مارتن، الذي لم يدخر جهدا، أثناء عمله في نطاق ولايته، للدفع بالعملية السياسية قدما أثناء هذه المرحلة.

إننا ندرك أن نيبال تحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة مستقبل الجنود في مواقع التجميع، الذي يمثل حجر الزاوية في توطيد أركان السلام الدائم. ولما كان الوقت حرجا في تحقيق سلام واستقرار دائمين في البلد، فإن اليابان تدعم مد ولاية البعثة ستة أشهر، تمشيا مع طلب حكومة نيبال. لقد اضطلع مراقبو الأسلحة، بما في ذلك المراقبون اليابانيون، بواجباتهم باقتدار. وإنني لعلى اقتناع بأن مراقبة الأسلحة ستمارس بفعالية في ظل الولاية الممددة. لكن الأمم المتحدة، في الوقت ذاته، لا يسعها أن تواصل مراقبة الأسلحة والجنود إلى ما لا نهاية. لذا، نحث الأطراف بقوة على التوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق على المركز المستقبلي لجيشها، بينما تواصل بعثة الأمم المتحدة مراقبة الأنشطة أثناء الفترة الممددة المحدودة.

واليابان، بوصفها أمة محبة للسلام، ثابتة في التزامها بدعم جهود بناء السلام النيبالية لتوطيد أركان السلام والديمقراطية. وقد قام السيد أُسامو أونو، نائب الوزير الياباني للشؤون الخارجية، بزيارة إلى نيبال قبل يومين لنقل التزام اليابان. وكجزء من دعمنا، وبالتعاون مع اليونيسيف، سنعالج مسألة الجنود الأطفال وسنعمل على النهوض بتنمية البنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية وتخفيض الفقر في كل أنحاء البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.